دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الوعي القانوني في العراق

أ.د. عادل حمزة عثمان
كلية الفارابي الجامعة

- المقدمة -

أصبح من سمات الدول المتحضرة والمتقدمة هو وجود منظمات المجتمع المدني بل ان مقياس تقدم الدول يعتمد على الدور الذي تلعبه هذه المنظمات ومدى الدعم الحكومي لها ، حتى ان المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة أصدر في 1996/7/25 توصيات تتضمن (70) مادة تعد منظمات المجتمع المدني هي الممثلة للمجتمع ويجب ان تتمتع بصفة الشريك للدول في الامم المتحدة .

من هنا يأتي تزايد الحاجة لدور المنظمات المجتمع المدني لاسيما في ظروف العراق الحالية التي تشهد الكثير من الازمات في مفاصل الحياة وما أحدثه الاحتلال الامريكي من متغيرات وأضرار كبيرة .

لقد اصـــبحت منظمات المجتمع المدني في العراق علامة جديدة مميزة في تطور العملية الســـياســـية العراقية من خلال عملها لتقليل المعاناة وتثقيف المواطنين بالتشـريعات والقوانين وبنفس الاتجاه توعية وتدريب العاملين في مؤسـسـات الدولة وفق المعايير الدولية منها لان المسـؤولية في بعض جوانبها مسـؤولية دولية وعادة ما تسـأل الدول عنها لاسـيما في المجالات المتعلقة بحقوق الانسان والممارسات الديمقراطية الصحيحة رغم ظهور بعض المنظمات الوهمية لكن مع ازدياد وعي المواطنين وتنامي دور المنظمات وتسـليط الاعلام الضـــوء على الدور الايجابي لها أمكن مســـاعدة الكثير منها في تفعيل دورها وهي حالة حضارية وأساسية لا غنى عنها في العديد من المجالات لاسيما في محاربة الفساد والجريمة وتنمية الوعي القانوني والتنشـئة السـياسـية والديمقراطية لان الديمقراطية لا تقوم على القوانين فقط ، وانما تقوم قبل كل شـيء على مستوى ونوعية الثقافة السياسية وهذه الاخيرة لا يمكن ان تنشأ وتتبلور ما لم يكن هناك فهم وادراك للمجتمع السياسي بعملية البناء الديمقراطي لأن الديمقراطية هي عملية مشتركة اساسها الوعي الثقافي والقانوني وهو ما سوف تناوله في هذا البحث ، أن التنشئة السياسية والديمقراطية من المهام الصعبة لان التحدي الذي يواجه العراق اليوم ليس في بناء الديمقراطية كنظام كامل وجاهز ولكن في بدء عملية التحول والانتقال الى الديمقراطية بشـكل سـلمي ومنظم وواع يحمي من الكوارث والصراعات الدموية والحروب الداخلية والخارجية ....

أن نجاح هذا الانتقال الســـلمي يحتاج الى وجود الثقة المتبادلة داخل المجتمع وتثقيف المواطنين وتعليمهم روح المســـؤولية وتدريبهم على الخضـــوع للقانون لذلك فمن بين أهم واجبات منظمات المجتمع المدني في هذا الجانب التوعية والتثقيف في بناء الممارســـات الصـــحيحة والوعي بالقوانين وحقوق الانســـان وهو ما ســـوف نتناوله في هذا البحث حيث يستعرض المبحث الاول دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الوعي الديمقراطي ويتناول المبحث الثاني دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء الثقافة القانونية لدى المواطنين ويستعرض المبحث الثالث دور منظمات المجتمع المدني في التوعية والتثقيف في مخاطر الفســاد وذلك للترابط الكبير بين هذه المحاور بهدف تأسـيس قاعدة سـليمة للتحول والبناء الديمقراطي الصحيح .

المبحث الأول : دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الوعي الديمقراطي لدى المواطنين

أن توفر عنصـر من عناصـر الديمقراطية في دولة ما لا يمكن اعتباره ان الدولة هي ديمقراطية فهناك دول كثيرة فيها تعددية وانتخابات ولكنها تشـهد عنف سياسـي وعدم استقرار [1] ، وفي الانظمة الديمقراطية يكون واضـحاً أثر الثقافة السـياسـية والتنشـئة السـليمة التي تؤمن بالديمقراطية وحقوق الانسـان لبناء الثقة بين الحاكم والمحكوم في مناخ سـياسـي ديمقراطي مبني على أسـاس فكرة قبول الاخر بغض النظر عن توجهاته وهذا يؤثر في علاقة المواطن بالعملية السـياسـية وتفاعله معها [2].

فهناك مجتمعات تتميز بقوة الانتماء للوطن على أساس المواطنة مما يدفع الفرد للمشاركة السياسية ، ومجتمعات اخرى ينظر فيها الفرد للنظام الســياســي الحاكم بأنه تســلطي ويشــكك فيه ويعتبره مجرد أداة لتحقيق اهداف وأغراض ايديولوجية لمصلحة النظام وتقوية السلطة [3] .

لذلك فمن واجبات منظمات المجتمع المدني أولاً التوعية والتثقيف في بناء عدد من الاسس المهمة [4] :

1- ايجاد مؤسسات يستطيع المواطن من خلالها التعبير بفعالية ودون عنف عن بدائل للقادة وسياستهم .
2- وضع قيود دستورية على السلطة التنفيذية .
3- ضمان مشاركة الجميع في الحياة السياسية .

وثانياً تحديد الاهداف لتأهيل المجتمع نحو التحول الديمقراطي الحقيقي لينال ثقة المواطنين ولكي تبقى عنصــراً فاعلاً في التأثير على القرار السياسي [5] ، فعندما تضعف منظمات المجتمع المدني عن دورها لوجود التنافس السياسي الحاد للقوى السياسية والحزبية والطائفية يكتسب الجمهور ثقافة عصبية ترتكز على إقصاء الاخر. ويكون البناء السياسي قائم على ثقافة العنف وبذلك تنحرف مسارات التنشئة الديمقراطية عن المعايير والقيم الصحيحة الى القيم الضيقة . بشرط ان تعمل بشكل فاعل وجاد ونزيه ومن خلال اشراك وسائل اعلام متخصصة في التوعية والتثقيف والتنشئة الديمقراطية وجهود المصالحة وبناء الثقة ونبذ الطائفية وحل النزاعات لتفادي الاضرار الناجمة عن تفكك المجتمع .

لان التنشئة الصحيحة تؤسس للاستقرار السياسي في المجتمع والتوافق في الثقافة السياسية بين النخب تساهم في تقريب وجهات النظر وعكس ذلك سيؤدي الى زعزعة استقرار المجتمع [6] .

لذلك يمكن القول لا توجد دولة متحضــرة بلا منظمات مجتمع مدني مؤثرة وفاعلة ولا يوجد مجتمع واع بلا منظمات مجتمع واعية بشــرط الاســتقلالية والنزاهة التامة والابتعاد عن التوجهات الطائفية والعرقية الضــيقة – لذلك فأن منظمات المجتمع المدني سوف تواجه الكثير من الصعوبات في مجال تهيئة وبناء المواطن العراقي لكي يتقبل ويفهم المسار الديمقراطي والمشاكل التي تنتج عن كل ما يفرزه هذا المسار لان الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات سياسية أو انتخابية بل هي بناء للانسان أولاً ، وهي نهج وأسلوب يجب ان يتبع داخل مؤسسات الدولة أيضاً لتوسيع رقعة الحريات وتطوير المشاركة في الحياة العامة وفق ضوابط محددة [7] .

فالتطور في المســار الديمقراطي يمكن ان يحتاج أيضــاً الى دولة قوية ولكنها دولة مؤسســات حديثة ومتطورة تمتلك عناصر قوتها من الشعب أي مشاركة الدولة للمواطن في تحقيق الاهداف الديمقراطية وهذا يزيد من أعباء المسؤولية على منظمات المجتمع المدني [8] .

من مسؤوليات منظمات المجتمع المدني المساهمة في وضع حد لإقصاء المنظمات الوهمية وفضح الانتهاكات والتجاوزات التي تمارسها بحق المواطنين لكون ذلك المجتمع المتحضر والمتطور ثقافياً ، الذي يقبل القانون كفيصل وحيد في حل مشكلاته وعلى ان تراقب هذه المنظمات السلطات في عملها وتساعد إفراد المجتمع لينالوا حقوقهم اضافة الى المهام الأخرى في تقديم الخدمات الضــرورية والمســاعدات وتأهيل المجتمع وتطوير مبادئ حقوق الإنســان لتكون واضــحة للجميع[9] وتنال ثقتهم .

لذلك فأن دور منظمات المجتمع المدني لاسيما في واقع العراق الحالي من الاهمية ما يجعلها تؤدي دوراً حيوياً ومهماً في تماســك المجتمع وخلق الانتماء الوطني ومشــاعر الوحدة الوطنية بين افراده الضــرورية للمحافظة على بقاء المجتمع وتكامله بشــرط ان تعمل بشــكل فاعل في التثقيف بالقوانين والتشــريعات والتنشــئة الديمقراطية وان تشــارك في المصــالحة الوطنية وحل النزعات حتى في المجالات البسيطة مثل الاحوال الشخصية والاسرية لتفادي الاضرار الناجمة عن التفكك الاسري ويمكن ان يكون ذلك من خلال [10] :

أ- اعتماد برامج هادفة ومنظمة باشراك وسائل اعلام متخصصة لبناء الثقة ونبذ الطائفية لان التنشئة الديمقراطية الصحيحة تؤسس للاستقرار السياسي في المجتمع والتوافق في الثقافة السياسية بين النخب تساهم في تقريب وجهات النظر وعكس ذلك سيؤدي الى زعزعة استقرار المجتمع .
ب- ان تعمل منظمات المجتمع المدني على اختيار العناصــر الكفوءة من العاملين فيها وبناء قدراتهم لتقوم بالدور الحيوي المطلوب بالتنسيق مع المنظمات الدولية والاقليمية المتخصصة وذلك لكي تعزز ثقة المواطن بها وبمصداقية عملها لان هذه الثقة مهزوزة بعد ما اطلع المواطن على الكم الهائل من هذه المنظمات والذي يتجاوز عشرة الاف منظمة في العراق حالياً وعدد كبير منها منظمات وهمية لا وجود لها .
ج- ان تشارك منظمات المجتمع المدني في عملية البناء والتدريب للعاملين في مؤسسات الدولة لكي يفهموا ضرورات المشاركة للجميع في الحياة السياسية وبالشكل الذي يقود إلى بناء ثقافة سياسية واعية لحاجات متطلبات المواطنين.

د- أهمية مشـــاركة منظمات المجتمع المدني لوزارات الداخلية والتربية والتعليم العالي في وضـــع البرامج التربوية والتعليمية والتدريبية التي تساعد على بناء التنشئة الديمقراطية الصحيحة وفهم التشريعات والقوانين وهذا يؤسس لتنمية بشرية وهو الضمان لتحول ديمقراطي سليم [11] .

ان التجارب الانســانية اكدت حقيقة انها لا يمكن لاي جهة تدعي الاصـــلاح من دون ان تعتمد على مجتمع مدني حقيقي تستطيع القوى الاجتماعية المنضوية تحت لوائه من التعبير عن الذات والعمل على الوصول الى الاهداف الا عندما تكون هذه القوى المحور الرئيسي لكل عملية اصلاح ، والمجتمع المدني هو من المفاهيم التي لها استخدامات متعددة منها ايديولوجية ومنها ما يتصل بالعلاقة بين السلطة والمجتمع . منظمات المجتمع المدني هو المجتمع الحر الذي لا يتبع السلطة ولكنه يتعاون معها من اجل تحقيق الاهداف التي تهم حياة المواطن من هنا يكون الهدف الاساس وراء عمل هذه المنظمات هو التثقيف والتوعية بالحقوق وكيفية الدفاع عنها اذا ما تعرضت للانتهاك والتجاوز ودفع الافراد الى اتجاه التطور والتقدم باستقلالية عن الدولة [12] .

المبحث الثاني : دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الثقافة القانونية

الكثير من المهتمين بالتنشـــئة الديمقراطية الصـــحيحة من الأوربيين والأمريكان يثيرون نقطتين بالغتي الأهمية : أولهما هي ان الدول الديمقراطية تمتلك وسائل متطورة بما فيه الكفاية ووفق القواعد القانونية لمحاصرة الجريمة وهذا احد الأمور المهمة التي اثارت جدلاً واسعاً في اعتبار بعض الجرائم بمنزلة جرائم ارهابية تستوجب شن الحرب على فاعليها وهذا ما حصـــل بعد احداث ايلول 2001 ومدى الفهم الشـــعبي للاحقية القانونية والشـــرعية للرد على مثل هذه الاعمال او بالمقابل الاعمال العدوانية التي تسبب القتل الجماعي ومدى فهمها بأنها جرائم تستوجب الرد[13] ، وبنفس المســـتوى مدى الثقافة والفهم لمســـتوى الجرائم المحلية وهذا يتطلب دوراً فاعلاً لمنظمات المجتمع المدني في مجال التوعية والتثقيف القانوني فهو مهم جداً في عملية البناء الديمقراطي وخصوصاً التوعية والتثقيف بالتشريعات والقوانين سواء للمواطنين او للعاملين في مؤسسات الدولة وحتى يمكن ان تكون هذه التوعية بمستوى المعايير الدولية لان هذه المسؤولية كما اشرنا في المقدمة في بعض جوانبها مسؤولية دولية وعادة ما تسأل الدولة عنها لاسيما في مجالات حقوق الانسان والمعاهدات الدولية [14] . وعلى منظمات المجتمع المدني ان تؤسس لفهم ووعي للجميع لاسيما العاملين في مؤسسات الدولة بأن دعائم العدل تقوم على احترام حقوق كل انســـان عندما يمثل المرء أمام القضـــاء متهماً بارتكاب فعل جنائي فلا يجوز ان تنتهك حقوقه الانسانية ، ولكل انسان الحق في الحرية الشخصية فلا يجوز القاء القبض على أي انسان الا طبقاً للقانون وهذه من جزئيات الوعي العام مثل الوعي والثقافة الصحيحة او الامنية والبيئية وغيرها [15] .

فوجود ثقافة سياسية ناضجة في المجتمع تحافظ على شكل الدولة ونظامها السياسي وتأسيس لقاعدة سليمة وأن المرحلة الراهنة التي يمر بها العراق والحاجة الى بناء البنية التحتية ليست مسؤولية الدولة وحدها ولن تكتمل هذه المهمة بدون مساعدة المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني من خلال تقديم المساعدة وتأشير الخلل في عمل المؤسسات الحكومية أولاً من خلال العديد من الاجراءات لاسيما الدورات والندوات وزيادة مشاركة وسائل الاعلام المتخصصة في محاربة الجريمة من خلال اتباع العديد من الوسائل التي تساعد السلطات المختصة على ملاحقة المجرمين ، وحتى الامس القريب لا يوجد في صـــلب الانظمة القانونية ما يؤكد على حماية الاشـــخاص الذين يقومون بالابلاغ عن الجرائم ، أو وجود برامج تشـــجيعية فعالة لحماية الشـــهود مثل هذه الحالات وهكذا يمكن ان تلعب منظمات المجتمع المدني دورا مهماً في ان لا تخسر مؤسسات الدولة والاجهزة القضائية دور الشاهد الاساس في ملاحقة الجريمة والكشف عن تفاصيلها والتعرف على مرتكبيها[16].

لقد اثبت العديد من المؤســـسات وجود علاقة كبيرة بين انتشـــار ظاهرة الجريمة وضـــعف ثقافة الوعي القانوني للمواطن ، فكلما زاد ضعف هذه النسبة ازدات خطورة هذه الظاهرة واصبح الحد منها أمراً في منتهى الصعوبة فكم جريمة وقعت بسبب قلة الوعي وسوء الفهم بالقانون ظناً من مرتكبيها ان تصرفهم قانوني [17] .

إن دور منظمات المجتمع المدني في هذا الجانب مهماً جداً لاســـيما وان الجريمة كما هو معروف تزدهر في البيئة التي تكون آلياتها القانونية غامضـة وسيادة القانون غير مستقرة وممارسة السلطة في بعض جوانبها غير خاضعة للرقابة والسيطرة ، لذلك فعلى منظمات المجتمع المدني تنظيم مناهج تتولاها وحدات متخصـصـة تتوافق مع دور اعلامي هادف للتأثير على تصـــرفات الفرد داخل وخارج أجهزة الدولة لتوجيه ســـلوكه لان الفرد يحب ان يفهم أنه متى ما خرق القانون فأن ذلك يعني ان عمله هذا يقترن بالاعتداء على حقوق الاخرين وان الجهل بالقانون لا يعد عذراً لمن يرتكب جرماً [18] ، ان الوعي القانوني والتنشئة السياسية والديمقراطية الصحيحة تستند على الوعي لدى المجتمع بطي صفحات الماضـــي وتكريس مفهوم المواطنة ووعي الجميع بأنهم متســـاوون في الحقوق والواجبات والمســـؤوليات بغض النظر عن خلفياتهم القومية والدينية والعرقية وهذه من بين واجبات المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الاساسية في

ظروف العراق الجديدة رغم ضـخامة وجسـامة هذه المهام ولكن البدء بأي خطوة تعد أملاً نحو بناء رصـين ورغم وجود مؤشرات عديدة على بعض منظمات المجتمع المدني .

حيث شـــهد العراق بعد الاحتلال ظهور عدد كبير تجاوز الاف من منظمات المجتمع المدني ذات التســميات والاختصاصات والاهداف المتنوعة وظهر من خلال الممارسات ان اغلبها كان وهمياً [19] .

لذلك يصبح من الضروري تفعيل دور منظمات المجتمع المدني الفاعلة من خلال تحديث التشريعات ومراجعتها والاخذ بالمقترحات المقدمة من قبل منظمات المجتمع المدني المعروفة والتي في حال انجازها ســتســاهم في انطلاقة اكبر ودور اعظم لهذه المنظمات وتعزز الثقة بما يقدم للمجتمع الذي اصبح الهدف المشترك لكل الجهود التي تبذل سواء حكومية او لمنظمات ، لذلك فأن دور منظمات المجتمع المدني يمكن ان ينظر له على اعتباره الشـراكة التي تسـاهم في البناء وعلى الجميع المساعدة من اجل تسهيل تلك المهمة وتوفير اسباب النجاح .

المبحث الثالث : دور منظمات المجتمع المدني في التوعية بمخاطر الفساد

الفساد هي الظاهرة الاخطر وخصوصاً الفساد السياسي حيث تصبح اجهزة الدولة بيد مجموعة من المنتفعين ويبدو كلما ازداد الحديث عن الفساد وانتقاده ازدات وتيرة الفساد وممارسته باشكال مختلفة . وتتفق الحكومة والمعارضة والمجتمع على وجود الفساد وضرورة محاربته ولكن لا تجد خطوات جادة في هذا الاتجاه [20] . ولكن ما اصبح واضحاً ان مؤسسات المجتمع المدني لا تستطيع ان تشكل ضغوطاً على الحكومات او النخب السياسية في حال تجاوزها اللعبة الديمقراطية وحقوق المواطنة ولان الفساد من اخطر الآفات في مجتمعنا حسب احصائيات الامم المتحدة التي وضعت العراق ضمن الدول المتقدمة جداً في مرتبة الفساد ، لذلك لابد لمنظمات المجتمع المدني من دور في مساندة وأرشاد مؤسسات الدولة للتوعية بمخاطر الفساد وآثاره ووضع ما يمكن من قوانين جديدة وصارمة لمكافحته بكل اشكاله من خلال دورات مركزة ومتخصصة لتحسين الاداء الحكومي واتباع المناهج الحديثة وتطوير قدرات العاملين في عدد من مؤسسات الدولة وادخال التقنيات الحديثة التي تساعد على وضع حد لانشار الفساد وتوعية المواطنين بمخاطره واستئصاله مهما كانت مكانة الفاسدين ومناصبهم ولابد هنا من ان يأخذ القضاء دوراً مميزاً حتى لا تبقى هناك حلقة مفقودة[21] .

ان حجم الفساد وتشعباته تستدعي من كافة منظمات المجتمع المدني وضع الدراسات لاسباب والآليات التي تساعد على (اعادة انتاج الفساد) لمحاصرة هذة الظاهرة والقضاء على تداعياتها السلبية ويجب أن تلعب منظمات المتجمع المدني دورا اكبر في توسيع دائرة الرقابة والمسألة من جانب المجالس التشريعية والنيابية والاجهزة الرقابية لتحقيق درجة اكبر من الشفافية وهذا يتطلب دوراً اكبر لوسائل الاعلام في تسليط الضوء على مراكز الفساد مع توافر الضمانات القضائية اللازمة لحصانة الباحثين ورجال الاعلام وهذه من بين مهام المنظمات المجتمع المدني أيضا[22] ، رغم ما فيها من معوقات وما ستواجهه من ردود افعال .

ولصعوبة المهام يجب ان تتولى منظمات المجتمع المدني دوراً اكبر في مجال البحوث والدراسات وكذلك توسيع مجال الاطلاع على التقارير التي تنشرها بصورة دورية لايضاح المجالات الملائمة للفساد والاجراءات المتخذة لمحاربته ، وأهمية التنسيق مع المنظمات الدولية والاقليمية المتخصصة بهذا الشأن .

في الانظمة الديمقراطية يكون واضحاً اثر الثقافة السياسية والتنشئة السلمية التي تؤمن بالديمقراطية وحقوق الانســان لبناء الثقة لذلك لابد من تحديد اهداف مرحلية لتأهيل المجتمع للتحول الديمقراطي الحقيقي التي ترســخ الامن والمســاواة والحرية ويمكن ان تكون الديمقراطية التوافقية ، لان منظمات المجتمع المدني ولدت من الحاجة الى ضــرورة وجود مؤسسات تقوي النسيج الاجتماعي وهذه المؤسسات تهدف الى تحقيق المنافع العامة باطار غير رسمي أي من دون الخضوع للحكومة لكي تضمن التقيد التام بالدستور وذلك من خلال توجيه ومساعدة المنظمات المختلفة والمتخصصة لاسيما المنظمات الفاعلة والضاغطة مثل منظمات مراقبة حقوق الانسان ومؤسسات الاعلام التي تراقب اعمال الحكومة وتعرض مشــاكل المجتمع بالتحليل والنقد لان الحكومة تحاول دائماً تبرير اخطائها لذلك يأتي دور هذه المنظمات لخلق التوازن بين مصالح الحاكم والافراد من خلال حماية النص الدستوري أي قوة القانون ويعني تلبية حقوق المواطن من دون التدخل او الخضوع للحكومة ويكون الخضوع فقط للدستور واشارت الى ذلك المادة (13) الفقرة (ج) الى حق الانسان العراقي في تكوين الجمعيات المدنية وحرية تأسيس المنظمات والانضمام اليها [23] ، وهذا يحتاج الى جهود ضخمة لبناء الوعي والثقافة لدى المواطن لكي يقبل أولاً بالقانون كفيصل وهو بذلك سيفهم حقوقه وحقوق الاخرين وهذه مرحلة مهمة واساسية من مراحل البناء السليم والتنشئة السياسية والديمقراطية الصحيحة .

- الخاتمة -

ان منظمات المجتمع المدني بحاجة الى مزيد من التأهيل والتطوير لبناء قدرات اعضائها قبل كل شيء لكي تتمكن من ضمان الاضطلاع بالدور الحيوي الجديد وان تشارك في وضع العديد من المناهج التربوية للاستفادة من خبراتها

ونشاطاتها والتركيز على تثقيف ومنتسبي المؤسسات الحكومية المعنية بالتنشئة الديمقراطية ومحاربة الفساد وحماية حقوق الانسـان وان تشـارك بشـكل مباشـر في جهود المصـالحة وحل النزاعات لان هذه المنظمات في واقع العراق الحالي من الاهمية ما يجعلها تؤدي دوراً حيوياً ومهماً في الحفاظ على تماسـك المجتمع وخلق الانتماء الوطني ومشـاعر الوحدة الوطنية بين افراده الضـرورية للمحافظة على بقاء المجتمع وتكامله ، وأن تمارس مؤسـسـات المجتمع المدني دوراً في تعزيز الديمقراطية لكن في العراق لا تمارس دوراً كبيراً قد تمارسـه في مجتمعات اخرى وفي العراق هناك مؤسـسـات أخرى اكثر فعالية في اشـاعة ثقافة الديمقراطية ومحاربة الفسـاد فضـلاً عن قوة القانون فبدون قوة القانون لا يمكن ترسيخ الديمقراطية والحد من ظاهرة الفساد .

أن منظمات المجتمع المدني تمثل جوهر المجتمعات الديمقراطية المتحضـرة ، فلا توجد دولة متحضـرة بلا منظمات مجتمع مدني مؤثرة وفاعلة ولا يوجد مجتمع واعي بلا منظمات مجتمع مدني واعية بشـرط الاسـتقلالية والنزاهة التامة والابتعاد عن التوجهات الطائفية والعرقية الضـيقة لكي تكسـب ثقة المواطن ومن ثم تحصـل على مسـاعدته في اداء العديد من انشـطتها ، رغم وجود الكثير من الصـعوبات الداخلية والخارجية منها التدخلات الامريكية المباشـرة وغير المباشـرة في واقع العراق الجديد باتجاه فرض الديمقراطية على شـعوب المنطقة ويمكن ان نذكر بهذا الاتجاه الى حديث وزيرة الخارجية الامريكية السابقة ((كوندليزا رايز)) (لقد أخطأت الولايات المتحدة عندما سعت على مدى 60 عاماً الى تحقيق الاستقرار في الشرق الاوسط على حساب الديمقراطية ولم ننجز أي منها وشددت على ان بلادها تتبنى نهجاً مختلفاً لانها تدعم التطلعات الديمقراطية لشعوب المنطقة لاسيما الشعب العراقي) .

ويمكن الاستنتاج من هذا الحديث أيضاً هو ما يحصل من متغيرات في الوقت الحاضر في المنطقة العربية طالت عدداً من حلفاء امريكا المهمين وهذا يعد تغيراً مهماً في السـتراتيجية الامريكية للسـنوات القادمة وقد لمسـنا في هذه المغيرات دوراً رئيساً ومهماً لمنظمات المجتمع المدني لما حصل في تونس ومصر وليبيا وما يحصل في العراق ، باتجاه ايجاد تحولات مهمة ورئيسية في بناء أسس ديمقراطية رصينة تتمناها شعوب المنطقة .

ان ما يسـعى اليه الجميع في العراق اليوم هو الديمقراطية الحقيقية التي تخدم شـعب العراق ويكون التحول اليها سلمياً وواعياً وليست الديمقراطية التي تسعى اليها امريكا .

من خلال ما تقدم يتضـح ان مهمات منظمات المجتمع المدني ليسـت سـهلة ابداً بل على العكس من ذلك فهي في غاية الصعوبة والخطورة .

ـ المصادر ـ

1) صـالح محمود القاسم : الديمقراطية والحرب في الشرق الاوسط خلال الفترة 1945 – 1989 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد 27 ، 22 .
2) حمدي عبد الرحمن ، الفساد السياسي في افريقا ، القاهرة ، دار القارئ العربي ، 1993 ، ص82 .
3) R. Alfonsin , The . Transition to Democraccy in the third world , Vol.8.no , (1986) : 48
4) امين هويدي ، العسكرة والامن في الشرق الاوسط ، تأثيرهما على الديمقراطية ، القاهرة ، دار الشروق ، 1991 ، ص240 .
5) علي خليفة الكواري ، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 2001 ، ص37 .
6) الكسـندر زاير ، الاصـلاحات الدسـتورية في العراق ، المعهد الامريكي للسـلام، ترجمة المنتدى السـياسـي وهيئة التخطيط الاعلامي ، بيروت ، 2007 ، ص34 .
7) احمد علي عباد ، منظمات المجتمع المدني دور ريادي ، شبكة المعلومات الدولية : http://www.ahewar-org
8) ياسر خالد ، دور الدولة في بناء الديمقراطية والثقافة السياسية ، جريدة الصباح ، العدد 3118 ، 2009/3/24 .
9) فريق عبد الرحمن ، سبل النهوض بواجبات المجتمع المدني ، جريدة الزمان ، العدد 3282 ، 2009/4/30 .
10) ياسر خالد ، دور الدولة في بناء الديمقراطية والثقافة السياسية ، مصدر سبق ذكره .
11) مصطفى محسن ، المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008 ، ص26 .
12) سلام خياط ، لا لتهميش منظمات المجتمع المدني ، جريدة الزمان ، العدد 3081 ، 2008/8/24 .
13) رضـوان جودت زيادة ، الصـراع على القيم ، مجلة المسـتقبل العربي ، مركز دراسـات الوحدة العربية ، العدد 331 ، 2006/9 ، ص98 .
14) صبيح حقي ، أهمية الوعي والثقافة القانونية ، شبكة المعلومات الدولية : http://www.ammannet-org
15) سالم رضوان ، الوعي والثقافة القانونية ، شبكة الاعلام الدولية : http://www.annabaa-org .

16) عدي جابر ، الوعي القانوني عامل اساس في الحد من الجريمة ، شبكة المعلومات الدولية : http://www.alitthad-org .
17) عدي جابر ، مصدر سبق ذكره .
18) عدي جابر ، المصدر نفسه .
19) عماد علو ، اهمية دور منظمات المجتمع المدني ، جريدة الزمان ، العدد 3246 ، 2009/3/19 .
20) سمير عبد الرحمن الشميري ، المواطنة والديمقراطية ، مشروع دراسات الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص249 .
21) داود خير الله ، الفساد ظاهرة عالمية وآلية ضبطها ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 309 ، 2004 ، بيروت ، ص66 .
22) عادل عبد اللطيف ، اطار لفهم ظاهرة الفســاد في الوطن العربي ومعالجتها ، مجلة المســتقبل العربي ، مركز دراســات الوحدة العربية ، العدد 309 ، 2004، بيروت ، ص76 .
23) حميد طارش ، مؤسسات المجتمع المدني حق دستوري ينظم بقانون ، جريدة الزمان ، العدد 3282 ، 2009/4/30 .